


مورد

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

۱۸۸۲۲  
۲۰۹۹۸۷



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب	کتاب <u>شرح السیما عنقرص</u>	
مؤلف	.....	شماره قفسه <u>۱۸۸۲۲</u> ۲۰۹۹۸۷
مترجم	.....	

کتابخانه	خطی
مجلس شورای اسلامی	
۱۸۸۲۲	

مور

۱۸۸۲۲  
۲۰۹۹۸۷



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	فتح السیاح
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۸۲۲
شماره ثبت کتاب	۲۰۹۹۸۷

کتابخانه	خطی
مجلس شورای اسلامی	
۱۸۸۲۲	



موس



۱۸۲۲  
۲۹۹۸۷



خطی  
۱۲۲



**بسم الله الرحمن الرحيم** **وتم بالخبر**  
 الحمد لله الذي جعل منطق الانسان مظهر للمعلومات  
 ويسر له طريقا لتحصيل المجهولات والصلقة على رسوله  
**محمد** المبعوث بالحق والنبات على الله واصحابه بمقد  
 الملكات وبيع الكوثر **احاط** على كان المختصر  
 الموسوم بـ **بايداعوجي** للشيخ الامام افضل المتأخرين  
 اثير الدين **الابير** طيب الله ثراه وجعل الجنة مشقوا  
 جاءها الغيرة **شوايد** علم الميزان و **ذات** فرائد علم  
 البرهان **وهي** الطلبة **ممتد** الاعتاق **الافتاء**  
 ذخيره في كل زمان وحاضر **انطق** بطلب كشف سرائر  
 بكل لسان كملت بعون الله تعالى حواشي لتزول عن  
 المواضع المشككة **تبيينهم** ونظمتم فرائد لتكون قلائد  
 على اعناق **بهم** مع ان لهم اعلامه عاليه مشرقه على  
 الانبياء **واثار** مياثبه مودته بالانوار **راس** والجميل

رايات

رايات دولته رافعة وايات نصرته واضحة وان **الافقح**  
 الى اوج القبول او صل وان الناس كائنته تابع للاحسن  
 الارذل وتوصلت به الى حضرت من شرف الله تعالى باحياء  
 معالم الفضائل الدارسة وتوصلت به الى سدة من زينته الله  
 باعلاء مراتب القواضل الطامسة **يو** المحدث **الاعظم** في  
 الايام **في** ذوالعن الظاهر **الشرف** الباهر **الايح** من عنده  
 الغراء **لوايح** السعادة **الازليته** الفايح من طيبه **وايح**  
 الدلالة **الابدية** في المبدى ينطق عن سعادة جده **اشرف**  
 ساطع البرهان غياث الاسلام **صغيت** المسكين **الامير**  
**الامير** **الامير** محمد لازالت رايات العلم في ايام دولته **عالية**  
 وقبته من اثار تيرتت **عالية** **الهم** **بالكمالات** العلمية **العلمية**  
 وان قد الرياسة **الدنية** **والدينية** **تير** لان غوامض الاسرار  
 بالنسبة الى **الوقاد** **هينة** **وشايح** الافكار **بالاضافة** الطبيعة  
**التقادية** **في** **اتحاف** **هذا** **الكتاب** **الى** **بايداعوجي** **اخرى**  
**واسأل** **من** **الله** **ان** **ينفع** **بانه** **في** **ذلك** **المنفع** **ويوحى** **بني** **الوكيل**





**قَالَ** نَحْمَدُ اللَّهَ **أَوَّلُ** الْحَمْدِ مَعْنَاهُ عَلَى ذِيَب إِلَيْهِ الْمَحْقَقُونَ الثَّناء  
 والثناء على الجليل من نعمة أو غير يا أو أفاضم الثناء ليشعر بانه  
 بواسطة اللسان وقوله من نعمة أو غير لا شعاع لهو المتعلق  
 بعد تمام تعريف الحمد والحاجة إلى قيد التعظيم اخترا<sup>ستد</sup> عن الأ  
 لانه ليس ثناء حقيقة لانه الثناء إنما يقصد المعنى لا الحمد  
 التلطف والحاجة إلى قيد الجليل بالاختيار اخترا<sup>ستد</sup> عن المدح لانه  
 ليس شرط في الحمد التلطف بل قوله تعالى **عَسَى** أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا  
 مِمَّا **وَالْحَدِيثُ** الْمَأْتُوبُ **وَالْبَعْثُ** مَقَامًا مِمَّا **وَعَدَ اللَّهُ**  
 والحمد على الوصف المجازي وصفه بوصف صاحبه كالثناء  
 الكريم والسلوب الحكيم صرف عن الظاهر على أن من يقول يكون  
 الجليل الاختيار ما خوفي الحمد **أَوَّلُ** يقول يكون ما خوفي **أَوَّلُ**  
 العقل وانه لا فرق في بين الحمد والمدح كما صرح به صاحب **الكتشاف**  
 حيث قال وكل ذي لب إذا راجع إلى بصيرة لا يخفى عليه أن الإنسان  
 لا يمدح بغير فعله وقد نعي الله تعالى ذلك على الذين أنزل فيهم  
 ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبسون أن يمدحوا **وَأَعْلَمُ**

فعلوا

يفعلوا الآية ثم سأل كيف ذلك وإن العرب يمدح بالجمال **الوجه**  
 فأجاب بأن الذي يستوي ذلك أن حسن المنظر يشعرون تحسيرا  
 من ضيق وإخلاص محبة ثم نقل عن علي البيان تحسنته المادح على  
 غير الاختياري وجعله غلطاً ومخالفاً للعقل وقصر المدح على الجليل  
 الاختياري وبذا صير مخ في أن اخذ الاختياري في الحمد إنما هو  
 بحسب العقل وانه لا فرق فيه بين الحمد والمدح والشكر فعل ينشأ عن تعظيم  
 المنعم **بِشَرِّهَا** فيكون متعلقه خاصاً ومورده عام والحمد بالعكس  
 فيحتمل أن عند وجود الخاصين معاً يفرق كل واحد منهما  
 عن **المدح** وجوداً أخرى الخاصيتين فقط فيكون بينهما عموم **الخاص**  
 من وجه واختار **القول** الفعلية ولم يقل الحمد سجعاً بل على الأصل  
 وقصر إلى أظهار العجز عن الجمل ووجه الثناء والدوام والتوفيق  
 جعل فعل العبد موقفاً لما هو خير في حقه والهداية الدالة الموصلة  
 إلى البقية والوصول معتبر في مفهومها **لَيْد** أن الفضالة تقع  
 في مقابلة **المدح** عدم الوصول معتبر فيها **لَا** يمدح كما يمدح  
 بالابتداء ومن المعلوم أن من دل على المطلوب لا يستحق المدح **المدح**



بل ربما يستحق الذم وان لا يتبدع مطاوعها والمطاوعة حصول  
 الاثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعول نحو جمعته فاجتمع والمطاوع  
 لا يخالف الاصل واما قوله تعالى اقاموا صلاتهم فاستحبوا  
 العمل على هذا الاثر في ركن اصابه اسباب البدئية وتصلب واختار  
 الفعلية ههنا ايضا لما ذكرنا ويكون الصلوة على وفق الحمد المظهر  
 ان الصلوة حقيقة في الدعاء لغة وفي الراكحة المخصوصة شرعا يكون  
 الصلوة المستندة الى العبد حقيقة في الدعاء وقيل صل على الله على محمد  
 مجاز بمعنى الرحمة ولعل العلاقة ان الدعاء سبب حمد ولكن المذ  
 في الكشف في اول سورة البقرة فلا ان الصلوة حقيقة نحو بك  
 الصلوة سميت الراكحة المخصوصة بها التحريك الصلوة فيها نذر  
 سمي الدعاء صلوة تشبيها للداعي بالمصل في تحشده فيكون  
 الصلوة في الدعاء استعارة وفي الراكحة المخصوصة حقيقة او مجاز  
 مرسل واما قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فقول على  
 ان المراد بمعنى مجازي اسم من المعنى الحقيقي والمجازي وهو <sup>الصلوة</sup> <sup>فيلد</sup>  
 النفع والايصال واحدا والاختلاف في طريقة <sup>فيلد</sup> <sup>قال</sup> اما بعد

رسالة آه

رسالة آه <sup>الاول</sup> المنطق علم يعرفه يقين السالم من الفكر الصحيح عن فاسد  
 والمصنف رحمه الله في رسالة عدة اصطلاحات فيجب استحضار  
 لمن يشرع في شيء من العلوم ليكون عاقل في التحصيل منها <sup>عجبي</sup> <sup>الاستعداد</sup>  
 والمراد بها الكليات الخمس السابعة اسم الحكيم من حكماء اليونان ينسب اليها الكليات  
 الخمس لبارية فيها هي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض <sup>العام</sup>  
 وهذه اي المقصود بالنظر ههنا لكن لما كانت معرفتها موقوفة على معرفة  
 الدلالة واقسام اللفظ قد تم بحثها عليها وذلك اطلاق بيده  
 الاصطلاحات لا يمكن معرفتها الا بالاستفادة من صاحبها والاستفادة  
 من صاحبها لا يحصل الا بالانفاذ الدلالة على المعاني واما لان الكليات  
 عبارة عن الفاظ باعتبار الدلالة على المعاني على ما صرح به المصدر  
 بعد ذلك حيث قسم اللفظ المفرد الى كليات فيوقوف معرفتها على معرفة  
 الدلالة واقسام اللفظ ثم معرفة اقسام اللفظ موقوفة على معرفة  
 الدلالة كما استوقف عليه فلذلك قدم بحث الدلالة وهي كونه الشيء  
 بحال يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فالشيء الاول هو الدلالة والشيء  
 هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية واذا في غير لفظية



والدلالة اللفظية ان توقعت على الوضع فوضعية والافعية وضعية  
 وغير الوضعية ان كان بحسب اقتضاء البطح فبطعية كدلالة اُح اُح على  
 وجع الصدر والافعية كدلالة اللفظ بين المستمع من وراء الجدار على  
 وجود الاقطة وغير اللفظية ان كان بحسب الوضع فوضعية كدلالة  
 الخط على اللفظ والافعية كدلالة الدخان على النار وليس كذلك  
 العقلية ما يكون للعقل من دخل فيها ولا يلزم ان يكون جميع الدلالة عقلية  
 بل ما يكون بحسب العقل فقط من غير دخل الوضع والطبع وبالدلالة الطبيعية  
 ما لا يكون للعقل من دخل فيها بل ما يكون بحسب اقتضاء الطبع والاقطع وان  
 كان للعقل من دخل فيها والمقصود ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية وهي  
 كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم من المعنى للعلم به وضوح لما كانت الدلالة  
 نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع تعتبر اضافتها تارة  
 الى اللفظ فيعتبر كون اللفظ الخ وتارة الى المعنى فيعتبر بفهم المعنى من احي  
 اتيام تارة الى السامع فيعتبر بفهم السامع المعنى من اللفظ اي انتقال  
 فيه من اليد قد يقال ان في المعنى من اللفظ صفة اللفظية كدلالة انفعال  
 المعنى من الالة لتركبه لا يشق من اسم الفاعل والوجه ما تقدم لانه

ان امكن  
 وصفا للفظ

وان امكن اعتبار كونه وصفا للفظ لكن لا يخفى ان الملاحظة فيه انما  
 هو من جانب المعنى او لا او جانب السامع بجانب اللفظ كدلالة اللفظية  
 الوضعية ان كانت على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان سميت  
 مطابقة لتطابق بين اللفظ والمعنى وان كانت على جهة ما وضع له كدلالة  
 الانسان على الحيوان او على الناطق سميت تضمينا لكن المراد في ضمن  
 الموضوع له وان كانت على امر خارج عنه يلزمه في الذهن اي منع  
 تصور الموضوع كدلالة الانسان على قابل العلم وضعة الكتاب سميت  
 التماثل كدلالة بسبب الذهن وليس بشبهة الزعم الخارجي  
 لان التماثل متحقق بذنه كالعيني فانه يدل على البصر بالتتماثل  
 المعاندة بينهما في الخارج وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في  
 الالة عقلية لان دلالته اللفظ اما على تمام ما وضع له او على جزئه  
 او على امر خارج يلزمه في الذهن واما انحصار الدلالة اللفظية في  
 الوضعية والطبع والعقلية في الاستقراء فان دلالته اللفظية اقل  
 يكون بحسب وضع والطبع لا يلزم ان يكون عقلية وكذا انحصار فيه  
 اللفظية في الاثنين **فان قيل** قد يتحقق دلالته اللفظ على المعنى الخارج



عن المسح من غير ان يكون بينهما التزام وبنية كما في اكثر انواع المجازات فلا  
يختصر الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة **قلنا** ان الزم بين المسح والامر  
الحاج لزمهم وبنية فيكون فهم المعنى بواسطة التورية ضرورة فالدال  
ح هو المحجج دون العقد فقط وبنية لا تعتبر ذلك لان الدلالة المعبرة  
في يد الفن ما كانت كناية وما ليس بكلي لا يستعمل ولا في قلنا فسر الدلالة  
بكون الشيء بحيث يلزم آه والدلالة اللفظية الوضعية يكون القيد بحيث  
منه اطلاق فهم من المعنى فعلا يند يكون للمعتبر في الدلالة التزام هو اللزوم  
التي بمعنى الاخص وهو الذي يكون محجج تصدق الملزوم كافي  
في جزم الذين باللزام بينهما كما في اليربجمور فحسبنا لا يصح  
التشليل للمدلوله بالاتزام بقابل العلم وضعة الكتابة لظهور ان  
محجج تصور الانسان لا يكفي في جزم الذين باللزام بينهما فكا  
المصر بني الكلام على ان المعبر في الدلالة التزام هو اللزوم البين  
بالمعنى العام على ما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين وهو متحقق  
بين الانسان وقابل العلم وضعة الكتابة فان من تصدق الا  
نسان بان حيا ان يذكره الكلياته وتصور مفهوما قابل العلم في

الكتابة

الكتابة يحزم باللزام بينهما ضرورة هكذا قالوا وظني ان المعبر في  
الدلالة التزام مية هو اللزوم المطلق واللام من كناية الدلالة ودوام  
الافهام انما هو مطلق اللزوم الذي هو امتناع انفكاك تصور المسح  
عن تصور الامر الحاج سواء كان مجرد تصور الملزوم كافي في جزم  
باللزام بينهما او ليس كذلك المعبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص  
ينهم ان لا يكون الامر الحاج الذي هو متع انفكاك تصور المسح عن  
تصور كناية لا يحزم الذين بمجرد تصور المسح باللزام بينهما مدلول التزا  
والشك ان دلالة اللفظ على ليست بالمطابقة الا بانضمين ولو لم يكن  
بالاتزام يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة  
واذا اردت الاطلاع فعليك بما شئتنا بشرح الشيمير في هذه المقام  
**قلنا** اللفظ اما مفرد الح **قلنا** ما فرغ من بيان الدلالة الثلاثة شرع في  
بيان اقسام اللفظ ومورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى الا انه  
تركب القيد اعتمادا على شدة الامر الانقضاء للمفرد باللفظ  
الغير الدال على المعنى بالوضع اللهم الا ان يلزم كونه مفردا لكنه خلاف  
ما صرحوا به والمفرد ما لا يراد بجزم من ذلك اي لفظ المفرد ما لا يراد

في الكلام م  
ونحو



يجوز عنه الدلالة على جزء المعنى كدلالة الانسان والمراد بالارادة <sup>الارادة</sup>  
الجارية على قانون اللغة حتى لو اربوا بالالف انسان مثلا لا يلزم انه  
يكون مركبا والمركب ما لا يكون كذلك اي ما يبراد يجوز منه الدلالة على جزء المعنى  
فحصله ان يكون للفظ جزء ولذلك يجوز دلالته على المعنى ويكون دلالته  
ذلك الجزء على معناه مرادافا يخرج عنه الحد ما ليس له جزء اصلا  
كق حال كونه علما والجزء غير دال على المعنى اما لانه لا جزء لمعناه  
كالنقطة واما ان يكون لمعناه جزء لكن لا يبراد لجزء اللفظ عليه كقوله  
علما وانه جزء دال على جزء المعنى المعنى لكن لا يبراد لجزء من الدلالة  
على المعنى سواء كان جزء المعنى المقصود مكانا في الناطق او مكانا في  
عبد الله حال كونهما علمين فانه لا يبراد يميز منهما الدلالة على المعنى  
على ما لا يخفى والمراد بجزء المعنى اسم من ان يكون جزء المعنى المقصود او  
يحدخل في المركب المركب اليه اريد منها الامر الخارج البسيط <sup>كالحجران</sup> <sup>طه</sup>  
عند ارادة تصاحك فانه وان لم يبرد يميز منه الدلالة على جزء المعنى  
للمقصود الا اريد من الدلالة على جزء معناه الحقيقي ليمتثل من اللفظ  
الحجازي المراد منه قد يقيدها بجزء المعنى المقصود

عن شح

عن شح عبد الله والحاجة اليرمع ان ينقص الحد بالمركب المذكورة وبذلك  
التعريفان احسن التعريفات المذكورة للمفرد والمركب <sup>قال</sup> والمفرد اما  
كل المركب قد عرفت فيما سبق ان بيان الدلالة واقسام اللفظ اعمايه  
لتوقف معرفة الكليات على ما فرغ من بيانها شرعا في بيان الكليات  
الجنس اعلم ان الكليات والجزءية بالذات اعمايه صفة المعنى وفي اللفظ  
لكن ينصف بهما اللفظ تبعاً لتسمية الدال باسم للحد كمالا ان الافراد <sup>للمركب</sup>  
بالذات صفة اللفظ دون المعنى لكن ينصف بهما المعاني تبعاً لتسمية <sup>الحد</sup>  
باسم الدال وبهذا الاعتبار يصح جعل اللفظ المفرد مقسماً للجزئيات والكليات  
وصح تعريف الجزئيات بما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة فيه  
والكليات عما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة فيه في  
مقبوله بالنظر الى نفسه ما تعان عن وقوع الشراكة فيه في غير ما لا يمنع فيه  
اصلا من الشراكة وما يمنع لكن لا بالنظر الى نفسه كالكليات الفرعية مثل  
الاشياء والواجبات والامكان فانها تمنع اشتراكها بين كثيرين  
اذ لا تصدق على شيء اصلا فضلا عن الاشتراك لكن ذلك لان نفس تصور  
منه ما لا يشتمل فعلا يتضمن جميع الاشياء فلخص الكلام ان ما حصل في <sup>العقل</sup>



فيه مجرد حصوله في العقل ان اتسع فرض صدق على كثير من الجزئيات  
 وان لم يتسع فيه الكلي لا يقال ان كان مجرد الفرض كافيا فلي فرض الجزئيات  
 مشتركة بين الكثيرين كما يفرض الاشياء لانا نقول ذلك فرض متسع وهذا  
 فرض متسع والفرق ظاهر دقيق **قال** **فعل** التصور حصول صورة الشيء في  
 العقل فيكون معه قول تصور مفهوم حصول صورة مفهوم فليتم ان يكون  
 للمفهوم مفهوم **قلنا** حصول الشيء في العقل على نوعين نوع يكون حصوله  
 بطريق الاصاله وهو الذي يكون حصوله حصولا كالعالم والجملة وسائر  
 الكيفيات النفسانية وعلامة ترتيب اشتره ونوع يكون حصوله بطريق  
 وهو الذي يكون حصوله حصولا كصورة لا يحصل نفسه وعلامة عدم اشتره  
 اشتره وكل واحد منهما لا يستلزم الآخر فانا اذا تصورنا النار يحصل في  
 العقل تصور النار لانفسها ولهذا لا يترتب اشترها واذا تصورنا العلم  
 يحصل العلم بنفسه لا تصور له ولهذا لا يترتب اشتره نعم قد يستلزم حصول  
 صورة الشيء في العقل حصول نفسه كما اذا تصورنا العلم فان تصور  
 يستلزم حصول نفسه والتصور اذا اضيف الى المعاني والمفاهيم  
 يكون من النوع الاول فيكون معه تصور مفهوم حصول المفهوم نفسه لا

فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم ووجه التسمية بالكلي الجزئي ان الكلي  
 جنس الجزئيات غالب كالحيون فان جزء لكل واحد من افراد الحيوان وكما  
 الانسان فان جزء لكل واحد من افراده فيكون الجزئي كلاً والكلي جزءاً من كلاً  
 الشيء بالنسبة الى جزئياته مثلاً ككلمة العلم ليس بالقياس الى زيد وعمرو وكلمة  
 بل بالقياس الى علومهم فيكون ذلك الشيء منسوباً الى الكل والمنسوبة الى  
 الكل كذا وكذلك جزئياته الشيء انما هو بالنسبة الى الكلي فيكون منسوباً  
 الى الجزء والمنسوبة الى الجزء جزئي **قال** **الكلي** اما ذاتي آه الكلي اذا  
 الى ما تحته من الجزئيات فهو ما خارج عن حقيقة ما تحته من الجزئيات  
 او اقلنا الكلي في العرض كالفصل فان خارج عن ما يمتد زيدا غير  
 ويكبر غيرهم من الجزئيات وان لم يكن خارجاً فهو ذاتي كما ان انسان والحيوان  
 فانهما ليسا بما جين عن ما يمتد زيدا وعمرو وكلمة العلم من الجزئيات  
 وهذا هو الحق لفسر ذاتي بما يكون رفعه الذات وما ذكره الشيخ في التفتا  
 من ان الذاتي ما ليس بعرض فيصح تقسيم الذاتي الى النوع و  
 الجنس الفصل قد يفسر ذاتي بما يكون داخل العرض بما يكون  
 خارجاً فيحقق الواسطة او بما يخالف اي ما لا يكون داخل فيلزم

بين الذاتي والعرضي  
 بالنوع



كون  
 النوع من العرضيات فعلى كلا التقديرين لا يصح تقسيم الثاني  
 الى النوع والجنس الفصل فالوجه ما تقدم ذكره <sup>فيما تقدم</sup> المنسوبة الى الذات  
 فلا يصح ان يكون المايه ذاتية لانهما انما النسبة الى نفسه لا كما  
 تقول ليسكن الثاني ذاتيا بالنسبة الى المايه بل بالنسبة الى الذات  
 المنسوبة بالعدد فلا يلزم ما ذكرتم وقد يقاد <sup>في</sup> هذه التسمية ليست  
 بالمعينة بل اصطلاحية فلو يرد ذلك فهذا يقتضي ان يصح في اللغة  
 الملاقاة التي على ما يرد حقيقة وبالجملة تعرف هذه الثاني بما يدخل  
 في حقيقة جنسها ثم تقسم الى النوع والجنس الفصل ليس ينبغي  
 الا ان يرد من الداخل ما ليس بخارج او يرد من المايه الشخص  
 لكل احد من الغرضية المايه النوعية داخل فيها <sup>في</sup> الثاني اما في  
 في جواب ما يرد <sup>في</sup> الثاني اما في النوع او جنس الفصل لان كان  
 في جواب ما يرد <sup>في</sup> الثاني اما في النوع او جنس الفصل لان كان  
 المخصوصة اصولا في الجنس الحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس اذا  
 سئل عنها بما هي يقع الحيوان في جوابها واما اذا سئل عن الانسان  
 وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب بل الواقع في الجواب

اما الحيوان الناطق او الحيوان الصالح وذلك لان اذا سئل عما هو  
 الشيء الواحد يكون السؤال الطلب تمام المايه المختصة وماذا سئل  
 عن المتأخرين او اكثر يكون لطلب تمام المايه المشترك في واقع جوابها  
 فلا يلزم ان يكون تمام المايه المختصة ما وقع جوابا بالثاني فيجب  
 ان يكون تمام المايه المشترك كالجميع فلا تمام المايه المشترك بين <sup>تمام</sup> الا  
 والفرس فيقع في جوده السؤال عنها بما هي وليس تمام المايه المختصة  
 باحد مما يقع في جواب السؤال عن احد مما يسمي الجنس بل كلي  
 مقول على كثير من متعلقين بالمتعلق في جواب ما يرد ونظير الكل مستدرك  
 لان المقول على كثير من متعلقين عن قوله مقول على كثير من متعلقين  
 وقوله على كثير من يخرج المتشابه وقوله مختلفين بالمتعلق يخرج النوع  
 والفصل <sup>في</sup> اما لان <sup>في</sup> على كثير من متعلقين بالمتعلق وقوله في جوابها  
 يخرج المتشابه والعرض العام لانها لا يقال ان في جواب ما يرد <sup>في</sup> بها  
 من وجوب الاول ان الكلي عبارة عما يصلح لان يقال على كثير من قوله مقول  
 على كثير من امتداد عليه بالانتماء لان معناه مقول بالافعال والذات الفعل  
 على المكان بالانتماء وذلك لان انتماء محجوز في التعريفات والثاني ان الجزئ

الشيء



الحقيقة شريفة وهو لا يكون مقولاً وهو لا على الشيء أصلاً والمقول على الشيء  
 اعم من المفهوم الكليات فحسب الجواب عن الاول ان المراد على كثيرين في  
 تعريفات الكليات الاتصال لان يقال على كثيرين ولا يلزم خروج كثير  
 من المفهوم الكليات عن التعريف بالجملة لا بفعل الكلام عند ذكر الكلام المقتر  
 على كثيرين من الاستدراك ومن اشياء ان الامر كما قلنا فحسب بناء على انه  
 الجزئي للحقيقة اعم من الاستدراك بالجملة والمفهوم العقل ليس الا  
 الكليات على ما تقر في الحكمة لكن هذا بناء على ما ذهب اليه المتأخرين من  
 ان العقل من الكليات بل هو اسفل والجزئيات بالالات وان المفهوم  
 الحاصل في العقل ينقسم الى الكليات والجزئيات فلا يخفى في ان الجزئيات ايضا مقول  
 على الشيء لا سيما على ذهب اللاحق من كونها مقولاً منقسم الى الجزئيات  
 قال **واما مقوله** ان الكليات مقول في جواب ما هو محسوس **فالحق**  
 معاً في النوع لا انسان بالنبوة الى غير ذلك وغيرهما من الجزئيات فانه اذا  
 قيل فيها اعم كان الجزئيات لا انسان ولا كلام ما يتبين المشقة كما اذا  
 عن اعم اعم لا تمام انما يتبين المحسوس في جميع النوع بالانواع المقول على كثيرين  
 بالعدد من الحقيقة في جواب ما هو مقول مقول على كثيرين على غيرهم وقول مقول

شرح

يخرج الجزئي وقول محسوسين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجزئي  
 جواب ما هو باقي الكليات وفيه بحث لان النوع كما اذا مقول على كثيرين  
 محسوسين بالعدد من الحقيقة فكل ذلك الجنس المحسوس مقول على كثيرين  
 وغيرهم ومختلفين بالعدد دون الحقيقة والقيده اعم من يخرج  
 لان فيه لا ما هو افقد على ان لو كان يخرج الجنس فهو يخرج للعروض العا  
 ايها فلو وجد تخصيص بالخارج الجنس بل هو خارج بقول في جواب ما هو  
 ويمكن ان يقال ان الجنس لا يخرج مجرد قول مقول على كثيرين محسوسين بالعدد  
 دون الحقيقة كذلك لا يخرج مجرد قول في جواب ما هو اعم من اعم  
 يخرج بانضمام قول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مع قول  
 في جواب ما هو ان الجنس ان كان مقولاً في جواب ما هو لكن لا يكون مقولاً في جواب  
 ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد من الحقيقة مثلاً اذا قيل عن زيد يخرج  
 ويكره تمام ايها في الحيوان اذ حيوان بل حيوان ناطق والحيوان ان كان  
 مذكوراً في الحيوان كان لا يتناول مقول في جواب ما هو بل يقال ان واقع في  
 طريق ما هو وكذا الجسم وان كان مذكوراً في الجواب فمما كان لا يتناول مقول  
 في جواب ما هو بل يقال ان داخل في طريق ما هو فمما كان لا يتناول القيد



في اخراج الجنس استخرج الجنس بخلاف العرض العام فانه دخل  
 لهذا قصد في اخراج اصلا قلنا لم يستد اخراج الوصل الى قول في  
 ما هو انما ان معنى قول وهو كل متعلق على كثيرين مختلفين بالعدد <sup>الحقيقة</sup>  
 ان النوع يمكن متعلقا على كثيرين مختلفين بالعدد <sup>مختلفين</sup> ويمكن متعلقا على كثيرين  
 بالحقيقة <sup>مختلفين</sup> فالمتعلق على كثيرين مختلفين بالحقيقة متعلق بقوة <sup>مختلفين</sup> وانه الحقيقة  
 فيخرج الجنس متعلقا على كثيرين مختلفين بالحقيقة على ما عرفت وقد يتق  
 ان العرض العام لا كان متشعبا كالنفاضة في العرضية وعدم الوقوع  
 في جواب ما هو لغيرهما بقيد واحد رعايا المناسبة وانت خبير بان هذا  
 لا يليق بنفسه وان لا معنى لخراج الشيء بعد الخرج <sup>الاول</sup> والاني  
 متعلق الى <sup>الاول</sup> الكلي ان كان غير متعلق في جواب ما هو بل كان متعلقا في جواب  
 اي شيء هو في ذاته وهو اي المتعلق في جواب اي شيء هو في ذاته ان يمتد  
 الشيء عما يشاركه في الجنس في الفصل كما نطق بالنسبة الى الانسان  
 فانه غير الانسان عما يشاركه في الجنس فانه اذا سئل عن الاشياء <sup>الاشياء</sup>  
 هو في ذاته كان الجنس اذا نطق لان السؤال باي شيء هو في ذاته <sup>الاشياء</sup>  
 به ما يميز الشيء وكل ما يميز الشيء يصلح الجواب ثم الفصل فكان غير

عما يشاركه في الجنس القريب فبين الفصل القريب كان نطق بالنسبة الى الانسان  
 فانه غير الانسان عما يشاركه في الجنس فانه اذا سئل عما يشاركه في الجنس  
 البعيد فهو الفصل البعيد كما استمر بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان  
 عما يشاركه في الجسم <sup>الاشياء</sup> وكما نطق بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان  
 عما يشاركه في مطلق الجسم وهو مادة الابدان الثلاثة وتكاد بالابعد  
 بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجوهرية  
 فكل واحد من هذه الفصل يصلح الجواب عن السؤال باي شيء هو  
 في ذاته لان السؤال باي شيء هو في ذاته انما يطلب به المحير الذي  
 وكل ما غير الشيء تميزا اذا تباين يصلح للجواب ولما انخفضت السؤال  
 وقلت الانسان اوز به اي الحيوان او اي الجسم والواقع في الجواب  
 الفصل الذي يميز الانسان عما يشاركه في الجنس الذي اخبر <sup>الاشياء</sup>  
 واذا حصر الفصل على ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس <sup>الاشياء</sup> اعلى ان  
 اختار بطلان تركيز المايمة من امرين متساويين لا يقال على هذا  
 كان ينبغي ان لا يذكر الجنس لاننا نقول لم يذكر الجنس فتوهم ان  
 الفصل ما يميز الشيء في الجواب لم يعلم انه اختار بطلان تركيز المايمة من



الامور المساوية بين ويخرج الفصل بالكل يقال على الشيء في اي شي <sup>جاء</sup>  
 في ذاته فقول كل جنس متناول للكلية وقول يقال على الشيء في جواب  
 اي شي هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لانه الجنس النوع  
 لا يقالان في جواب اي شي هو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وقوله  
 في ذاته يخرج الخاصة لانه الخاص وان كانت مميزة لكن لا في ذاته بل  
 في عرض **قال** في العرض اما ان يمتنع او **لا** هذا شروع في بيان الكلي الخاص  
 عن المايه فلهذا ان يمتنع انما يكون المايه او الاول هو العرض العام  
 سواء كان الاستماع بالنظر الى نفس المايه كاللكتا بته بالقوة بالسيارة  
 الى الانسان او بالنظر الى الوجوه كالمساوي **الشيء** هو العرض الخاص  
 كاللكتا بته بالقوة بالنسبة الى الانسان والتمثيل بالكتا بته وسرور انما هو  
 من المسامحات المستطوع في عباراتهم في العلم والافعال الكلام في الكلي  
 الخارج عن ما بيده الا فراد فلا بد من كونه على ما بالمرحاة  
 كنههم تسامحوا وذكر ما يتبداه المحكي بدله اعتقاد اعل فيهم المتعم وكلي  
 من العرض العام والمفارقة اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا  
 فان اختص فهو الخاص لا يمتنع بالحق او بالفعل بالنسبة الى الانسان

وترسم

وترسم الخاصتها بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قول العرض  
 وذكر الكلي مستدركا كما مر قوله تعالى على ما تحت حقيقة واحدة <sup>كلية</sup> مستدركا  
 الخ لا عرف ان القول على المختلفات لا ينافي القول على المتفقات وقوله  
 فقط يخرج الجنس والعرض العام لانها يقالان على ما تحت حقائق فردة  
 حقيقة واحدة وقوله هو قول العرض يخرج النوع والفصل لانه قولها على  
 ما تحتها في اي عرض وان لم يختص بافراد حقيقة واحدة بل يعم الحقائق  
 فهو حقيقة واحدة فهو العرض العام كالمستقيم بالقوة او بالفعل بالنسبة  
 الى الانسان وغيره من انواع الحيوان فان لا يختص بافراد مستمرا ويترسم بال  
 كيقال على ما تحت حقائق مختلفة قول العرض في قرايد القير مما به  
 وفي بحث لانه للعلم قسم الكلي الخارج عن المايه او لا الى العرض العام  
 والعرض المفارقة ثم قسم كل واحد منهما الى الخاص والعرض العام فيكون العرض  
 العام والعرض المفارقة قسمين اولين بالذات الكلي وجعل الخاص والعرض  
 العام قسمين بل اسم فيكون اقسام الكلي سبعة على مقتضى تقييد القيمة وكان <sup>سبعة</sup>  
 ان يسمي الكلي الخارج عن المايه لولا الخاص والعرض العام ثم جعل العام  
 والمفارقة قسمين لهما حتى ينصهر الاقسام الثلاثة للكلية في الخمسة المذكور



والاولية

والايجوب ان يعمل العرض للام والمغايرة قسمين من اقسام الكلية <sup>مخالفة</sup>  
 والمغايرة والعرض العام قسمين للمغايرة فاقسام الاصلية في الخمسة  
 القوم قد اتفقوا على كونها من العرض العام من اقسام الاصلية وفي  
 جعل العرض للام والمغايرة مع ذلك من اقسام الاصلية لكونها اقسام  
 اقسام الكلية الخمسة اعلم ان الكلية لغو اعتبارية حصلت مفيدة  
 ووضعت اسما لها بازا شيئا فليطعمنا غير تلك المفيدة وان كان  
 المناسب ان يذكر في تعريفها جميع الكليات بعدد لا يبرهن ولو سلم فظن  
 الاحتمال وعدم العلم يكونها حد والاي يجب العلم يكونها فظن  
 ذكر التعريف الذي هو علم **قال** القول الشارح **وهو** الغرض المفقود  
 تحصيل المجهول <sup>المطلوب</sup> والمجهول اما متصور بي او متصور بغيره والمطلوب الى  
 المجهول المتصور بغيره لا يشترط ان يكون في نفسه شيئا فاما في المجهول  
 الى قصد بغيره وهو ما عدا او رسم والمطلوب له العمل ما يبتدئ  
 الشيء وقوله لا يشترط ان لا يقع التعريف وقوله لا يشترط ما يبتدئ الشيء  
 يخرج الرسم لا اذا اريد على لافهم الشيء لا على ما يبتدئ فيقول لو احتاج  
 الحد الى ان يلزم التسلسل لانه لو احتاج الحد الى الحد لاحتاج حد الحد

الحد

الى الحد فيقتل تسلسل وايضا لو كان الحد حديلا لم يتساوى مع ما على ما يبتدئ  
 بين الحد والحدود كذا اخص ضرورة كونه حد الحد والاشارة الى اصل الحد  
 فظن ان ان يكون الحد او الجواب عن الاول ان هذا في الامور الاعتبارية  
 وليس بمشتمع لانه يقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يعتبر  
 الحد من حيث انه من غير نظر الى خصوصية الاضافة وبهذا الاعتبار  
 لا احتياج الى الحد يقع مع ما في الحد قد يعتبر خصوصية الاضافة فيحتاج  
 الى الالتماس العقل لا يعتبر الحد على هذا الوجه وانما فيقطع التسلسل  
 بانقطاع الاعتبار بما ذكرنا خرج الحد عن الاعتبار الشيء ايضا لان  
 الحد باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصية الاضافة متساوي في الحد باعتبار  
 الخصوصية اخص كونه حد باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا احتياج فيه  
**قال** وهو الذي يتكرب **وهو** الحد الذي يتكرب عن الحد المتكرب والقوم  
 القريب من الحد هو تمام كالحيدرة الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حد  
 فلو ان الحد في التلذذ المتكرب والحد الشتم له على الذاتيات مانع عن دخول  
 الغير اما كونه تاما فلا كبر جميع الذاتيات فيه الذي يتكرب من الجنس  
 البعيد والغرض القريب من الحد الذي هو كمال الناطق بالنسبة الى الانسان



اما كونها قليا متزايدا ماكونه ناقصا ففقدان بعض اجزاء التام  
 ويبرز الجنب القريب **الرسم التام** **الرسم** هو التام الذي هو التام  
 المساوي للشيء في ان كان مكملا من الجنب القريب وخاصة التي هي  
 الرسم التام كاللحم الضاحك بالنسبة الى الانسان اما كونها مساويا  
 رسم الدائرة والحاج التام انما الشيء في التعريف بكونه تعريفا  
 بالاشارة الى مساو ماكونه تاما فلهذا يشاهد التام من حيث ان وضع  
 في الجنب القريب وقيد بالمرجع بالشيء وان كان مكملا من عرشيته  
 تحفظ بالشيء في التام كالمساوي على قدر بعض الخلق والي  
 البشر مستقيم العامة ضحاك بالسلح اما كونها ناقصا ففقدان  
 فلهذا فصل بعض اجزاء الرسم التام في بعض العرشيته العام مع الفصل  
 او الخاصة لا لا يفيد التام والاطلاع على الثاني وكذا الخاصة مع الفصل  
 لانها لا تفيد الاطلاع على الثاني والاشارة الى الفصل في قوله بحث  
 لاننا نسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع على الثاني والاشارة الى  
 اجتماع العوارض زيادة ايضا في الحاشية وسبب الاطلاع على الثاني  
 صريح بالشيء في الاشارات وقد يقع التعريف بالحاج غير جائز

لان الحاج انما يعرف بالشيء اذا علم اختصاصه فانما توقفت معرفة  
 الشيء على تعريف الحاج اياه وتعريف الحاج اياه يتوقف على معرفته  
 اختصاصه بالشيء في توقفت على معرفته الشيء فيلزم الدوس والحيث  
 بان اعادة الحاج التام لمعرفة الشيء لا نسلم ان العلم بالاختصاص  
 فالمعنى لمعرفة الشيء بمعرفة الامر المحقق من غير احتياج الى العلم  
 بالاختصاص لمجرد ان يكون الشيء ولا من الحاج في ملازمة بيته حيث  
 ينسقل ذهن من الامر الحاج الى ذلك الشيء فيصح التعريف بالتحقق التام  
 بل انما يعلم ذلك الاختصاص **القضايا** **القضايا** لما فرج من قوله  
 الشارح شرع في الحجة وبين مقتضاها المرتبة الموسعة الى المطلوب المقصد  
 في ولما توقفت معرفتها على معرفته القيد واقسامها قدم بحث تقييده  
 عليها فقال القيد قد يقع ان يقابلها ان صادف فيه او كان مضافا فيه  
 والقيد تطلق قارة على المفرد وتارة على المعقولات اما بالاشارة الى  
 او حقيقة في المعقولات ومجازا في المفردات في الاول ان المعبر عنه  
 من القيد على المعقولات والاطلاق القيد على المفردات تحية الدال باسم  
 وكذلك لفظ القول يطلق على المفرد والمعقولات والقول المفرد جنس القيد



المقتضى والقول المعقول **ح** نفس القضية المعقولة قول يصح ان يقال لقائله  
 فصل يخرج القول ان قضاؤه انشاء استعمل امره التي غير  
 ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من الحكم على وجه النسبة  
 الحكمي الحكم بمعنى ايقاع النسبة وانتزاعها هو المسمى بالصدق  
 عند الامام **ق** في الجارية **ق** القضية تنقسم الى حالية وشروطية  
 لان طرف القضية ان كان مقدرين بالفعل او لقوة في حيلته **ق**  
 فشرطية وتسمى ذلك ان القضية ان لم توجد في شئ من طرفيها  
 على النسبة **ق** في حيلته وان وجدت فاما ان توجد في احد الطرفين  
 او في كليهما وان وجدت في احد الطرفين في الشرطية وان وجدت في  
 كليهما فاما ان يكون على طرفة اجزاء او على تقصير فان كانت على طرفة اجزاء  
 في حيلته غير ممال تقصير في العلم **ق** لا يتناول ان قوله  
 القضية تنقسم تلك القضية وان كانت على تقصير في الشرطية والشرطية  
 اما متصل وهي التي حكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير  
 قضية اخرى **ق** اما منفصلة هي التي حكم فيها بالنسبة بين التقديرين  
 او بسبب اي سبب تلك النسبة والجزء الاول من الجارية **ق** المحل هو

لشئ يسمى

يسمى **ق** فهو ما لان وضع لان يحكم عليه والجزء الثاني المحل يسمى  
 محلا لاز وضع لانه يحل على الشئ والنسبة التي يرتبط بها المحل بالوضع  
 يسمى نسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدر ما تقدمه في ذلك  
 والنسبة تاتي بالثبوت اياه في الذكر **ق** والقضية اما موجبة او **ق** القضية  
 مطلقة سواء كانت حالية او شرطية تنقسم الى موجبة وسالبة لان القضية ان كانت  
 حالية فالحكم فيها ان كان ثبوت المحل للوضع غير كاتبة في محله **ق**  
 الحكم فيها بسلب ثبوت الحكم للوضع غير كاتبة في محله **ق** وان كانت  
 شرطية تنقسم الى الحكم فيها ان كان بصدق قضية على تقدير صحة قضية اخرى  
 في متصل موجبة **ق** ان كانت الشرطية فانهما موجبة وفاد حكم فيها  
 بصدق وجوده **ق** ان كان على تقدير صدق طلوع الشمس الحكم فيها ان كان بسلب  
 صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى في متصل سالبة **ق** ليس  
 ان كانت الشرطية فالصلح موجبة وفاد حكم فيها بسلب صدق  
 الليل على تقدير صدق طلوع الشمس **ق** ان كانت منفصلة فالحكم فيها  
 ان كان بالتساوي بين التقديرين في منفصلة موجبة **ق** هو العهد **ق** اما ان  
 او فاد فانه حكم فيها بالتساوي بين كون العدد زوجا او فرديا **ق** ان كان



الحكم فيها بسلب التناق في فهي منفصلة تالية غريبة ليس ان يكون  
حيوانا او نباتا نزل حكم فيها بسلب التناق في بين كونها حيوانا او نباتا  
**قال** في كل واحد منها **او** **اقول** وكل واحد من الموجبة في المسألة اما  
محصورة او محصورة كلية كانت او جزئية او مطلقة اما في الجملة  
فموضوع القضية ان كان جنس شيئا غريبا كان كتابا وليس كتابا في  
محصورة شخصية وان لم يكن جنسا فان بين فيه كلية افراد الموضوع  
بالكلية فهي محصورة ومسورة كلية على كل انسان حيوان ولا شيء  
من الانسان يخرج ان بين كلية افراد الموضوع بالبعثية فهي محصورة  
ومسورة جزئية غير بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بالانسان  
بين كلية افراد الموضوع لا بالكلية ولها بالبعثية فهي مطلقة كقولنا  
الحيوان انسان والحيوان ليس بشيء لان في وجودها المناسبات  
**الحسن** في الموجبة الكلية كما عرفت الكل الافراد في المسألة الكلية  
اشيى والواحد في الموجبة الجزئية لفظ بعضي رتبة في السالبة  
الجزئية ليس بعضي بعضه ليس كل واحد في الشرطية فالحكم بالانفصال  
انفصال ان كان على وضع معين نحو ان يثبت ان اكرهك واني

في هذا الان اما كاتب او غير كاتب فهي محصورة من ان الحكم فيها بالانفصال  
والانفصال على جميع الاوضاع الممكنة فهي محصورة كلية نحو كما كانت  
الشمس طالعت فانها موقدة اما ان العدد زوج او فر وان كان  
الحكم بالانفصال والانفصال على بعض الاوضاع الغير اللغوية نحو قد يكون  
ان كان الشيء حيوانا كما انسا وقد يكون اما ان يكون الشيء الحيوانا  
او ابيض فهي محصورة جزئية والجملة غير ان كانت الشمس طالعت فان  
مضيتها واما ان يكون الشمس طلعت واما ان لا يكون انها لم يصب ولو سعة  
الموجبة الكلية في المنفصل كما هو متروك في المنفصل لفظ  
والمطلوب من السالبة الكلية فيما ليس بالشمس والموجبة الجزئية فهي مطلقة  
لا يكون بالجملة الاوضاع ولا زمان بينها عنصرية الاقاربه الجملة **الحال**  
والمقصود اما ان يثبت ان **الشيء** لما فرغ من المباحث المتشعبة بين الجزئية  
والشرطية شرع في المباحث المختصة بالشرطية فالشرطية ان كانت  
في الامامية او الخلفية لان صدق التالي على تقدير صدق المقدم  
لعل قد بينا في مقصودنا من جريد والمراد بالعلامة شيى ليس بمتوجب  
المقام التالي كالعلة والتعريف اما العلة فكلها ان كانت الشمس

كذلك وسر صاحب الجزئية  
فيما قدم



فانها موجودة فان طلوع الشمس لوجود النهار اما تضادها  
فكقولنا ان كان زيد باعري فعمري ابد فان تعطل كونه زيد باعري <sup>تخت</sup>  
على تعطل كونه عمري ابد وان كان صدق السال على تقدير صدق المقدم  
لا لعلاقة بينهما بل بحسب الاتفاق فالقضية منفصلة اتفاقية كقولنا  
ان كان الانسان ناطقا فالجماد ناطقا فانه لا علاقة بين ناطقة  
الانسان وناطقة الجماد ان كانت منفصلة فهي اما حقيقية واما  
مانعة للجمع اما مانعة للقول الحكم فيها ان كانا تلتفي في الصدق  
والكذب فالتقدير منفصلة حقيقية كقولنا العبد اما زنجي او قر  
وان كان الحكم فيها بالتباني في الصدق فقد كقولنا ابد الشيء اما  
شئ او جوف فالقضية مانعة للجمع ان كان الحكم بالتباني في الكذب فقد  
كقولنا زيد اما ان يكون في البحر اما انه لا يعرف فالقضية مانعة <sup>المقابلة</sup>  
في كونها مع الشيء منفصلة للمساوي المتطابقة في مانعة للجمع  
مع الشيء ما يورث الخص من تقدير كل من هذا الشيء شيئا او جملا فان كونه  
جوا اخص من عدم كونه شيئا ابا العكس فاما ناطق الخلق هو من هذا الشيء  
الا من تقدير كل من زيد في البحر ان لا يعرف فان كونه في البحر من كونه

ان يعرف

ان يعرف لكونه ان يكون في البحر ان لا يعرف <sup>ان</sup> وقد تكون المنفصلة  
المنفصلة الثلاثة المذكورة تتركب غالبا من جزئين كما مر وقد  
تتركب من اكثر من اثنين اما الحقيقة فكلما قولنا العبد اما زنجي او قر  
معنى فانكم قد بان ان الجمع على حد واحد ولا يغلو العدد من يند  
الجمع اعترض عليه بان كل واحد من جزئي الحقيقة يستلزم تقييد <sup>الاخر</sup>  
لاستلزام الجمع بالعكس فمثلا الخوف تتركب الحقيقة من اكثر من جزئين  
فيلزم اعلوا اجتماع جزئيها لوجود ان تقييد جزئها مثلا ان  
الزائد كذب الناقص فحينئذ اما ان يصدق المساوي او لا فان  
يلزم اجتماع الجزئين اعي الزائد والمساوي فلا يكون فيهما منع  
الجمع ان حقيقة يلزم ارتفاع الجزئين اعي المساوي واما قد يكون  
بينهما منع الحق او يقال ان كونه زائدا يستلزم كونه غير ناقص لا يمنع  
الجمع فكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا لاقصاع الخلق فينتج ان كونه زائدا  
يستلزم كونه مساويا فلا يكون بينهما منع الجمع وانما يستلزم كونه  
غير زائدا كونه ناقصا يستلزم كونه ناقصا كونه غير مساوي فينتج ان كونه  
غير زائدا يستلزم كونه غير مساويا فلا يكون بينهما منع الحق بل عند تتركب



الحقيقة من أكثر من جزئين يتعدد المتصل منه اذا قلنا العدد  
 اما انما وناظرهما وهو متصلان حقيقة انهما معاً ان العدد  
 اما ان يكون زائدا او غير زائد او غير اما ناقصا هو فيه بحث  
 انه امر ان الحقيقة لا تتركب من اكثر جزئين مطلقا فاما ذلك  
 والدليل ان لا يدل عليه ان اخرج ان الحقيقة تتكون من اكثر  
 جزئين على وجه يمكن ان كل جزئين انهما الحقيقي قسم لكن هذا لا ينافي  
 جواز تركيب الحقيقة من اكثر جزئين في الجملة اذ استلزام حقيقة ان تعدد  
 اما انما وناظرهما هو عند قسمكم بان هذا لا يجمع على واحد واحد  
 ولا يخلو العدد من يد الجمع من غير ان يقصد ايقاع الاتصال بين  
 جزئين يكونان من يد الجمع لا يتعدد المتصلان اما انما انما  
 فكل واحد من الشي اما ان يكون شي او جوا او حيوانا او اما انما انما  
 فكل واحد من الشي اما ان يكون شي او جوا او حيوانا او اما انما انما  
 من جزئين او اكثر <sup>منه</sup> مطلقا سواء اعتبر بين اتصال او انما انما  
 كما عرفت اما من تحقق مع الجمع العلوي بين جزئين ومنه انما اتفق  
 انما انما من اصلاحات المذكورة السابقة هو

انما

اختلاف القسيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احد  
 صادقا والاخر كاذبا والاختلاف جبر متناول للاختلاف بين القسيتين مطلقا  
 وبين مفردتين ومفردة وقسيتين وتو قسيتين يخرج الاختلاف الى واقع بين  
 غير القسيتين وقلنا بان اجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال فقط  
 في الحقيقة والجزئية والعدد او لا يحصل له بحيث يقتضي ان يكون احدهما  
 صادقا والآخر كاذبا والاختلاف بالاجاب والسلب بحيث لا يقتضي صدق  
 احد الكذب الاخر لا غير ليس يخرج من قولنا لذاته يخرج الاختلاف بحيث  
 يقتضي صدق احدهما كذب الاخر لكنه لا لذاته الاختلاف بل بالضرورة  
 المادة كما في اجاب الشيء ومبدأ ان المساوي لغيره انسان ولا ليس  
 يتناول ثلث الاختلاف بين ياتين القسيتين يقتضي صدق احدهما كذب الاخر  
 لا لذاته بل لاجل ان قولنا ليس شاطئ في قولنا ليس انسان اولان  
 قولنا ليس انسان في قولنا ليس شاطئ <sup>فان</sup> ولا يتحقق ذلك <sup>ولا</sup> يتحقق  
 انما انما بين القسيتين مطلقا سواء كانت محصورتين او محصورتين  
 الا بعد اعتمادها في ثلثة وحدات ولهم هذا الشرط جبر المصنف هذا  
 انما انما لثلاثة مطلقا او غير محصورين بين الاثنين او المحصورين



الأولى وحدة الموضوع بين القسيتين اذ لو اختلف الموضوع فيها لم  
 تتناقضا لحدوث صدقهما وكذا بما معاخرته بقاءه وهو ليس بقاء  
 الثانية وحدة الحكم فانه لا تناقض عند اختلافه ايضا عن بقاء  
 وزيد ليس بشيء الثالث وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف  
 الشرط ايضا عن الجرم مفرقة للبشر كونه ابيض والجسم ليس بشر  
 للبشر لا يتصور كونه اسود والاربعة وحدة الجزء اذ تناقض عند اختلاف  
 فيما ايضا عن الزيد اسود اي بعضه والزيد ليس بأسود اي كله والثاني  
 وحدة الزمان اذ تناقض عند اختلافه عن زيد بقاءه في ارضه ليس بقاء  
 ليا و اسامة وحدة المكان اذ تناقض عند اختلاف المكان عن زيد بقاءه  
 في الارض زيد ليس بالشئ السوق واسامة وحدة الاضافة اذ تناقض  
 عند اختلافهما عن زيد بقاءه زيد ليس بالزيد بقاءه اشامة وحدة القصة  
 والضم اذ تناقض عند اختلافهما عن زيد بقاءه زيد ليس بزيد بقاءه  
 ليس بزيد بقاءه زيد ليس بزيد بقاءه زيد ليس بزيد بقاءه زيد ليس بزيد بقاءه  
 الشرط فلا يتصور فيهما ذكر لانه لو اختلف الاثر لا يتحقق التناقض عن بقاء  
 بالتقسيم الواسطي زيد ليس بزيد بقاءه زيد ليس بزيد بقاءه زيد ليس بزيد بقاءه

كافية

كافية لانه مع اختلاف شيء مما ذكر يختلف النسبة المحكية ضرورة لان  
 النسبة المحكية الى غير النسبة الذاك والنسبة في هذا الزمان غير النسبة  
 في ذلك الزمان وعلى هذا القياس **قال** والمحصور **قال** ان كان  
 للتناقض بين المحصورين شرط آخر سوى ما ذكر لا يتحقق التناقض  
 بينهما بدون اشار الى المضنة بقوله المحصور **قال** ان كان  
 القسيتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا مع اتحادهما في  
 الامور المذكورة واختلافهما في الكمية اي في الكمية والجزئية اذ لو كانتا كليتين  
 احدهما كليتين لم تتناقضا لحدوث كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في  
 مادة يكون الموضوع فيها اعم من المثل فهو كل حيوان انسان والشيء  
 من الحيوان يا انسان فافهما كليتان كزبتان الاولى موجبة كلية والثانية  
 سالبة كلية وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس انسان **فانما**  
 جزئيتان صادقتان الا انهما جزئية والثانية سالبة جزئية **فان قيل**  
 اشراط الاختلاف في كل شئ بالنسبة الى الجزئيتين بعد اشتراط  
 الاتحاد للموضوع فان صدق الجزئيتين باعتبار اختلاف الموضوع  
 الذي هو الانسان محال ان يكون ليس بشئ لان اتحاد الموضوع



يتحقق اتفاق من غير احتياج الى اللزوم في القضية الجزئية **فقط**  
 تعين الموضوع خارج عن مفهوم القضية والمعتبر انما هو اتفاق بحسب  
 مفهوم القضية وهو حاصل في الجزئيتين اذا ثبت هذا فاعلم ان القضية  
 اذا كانت احدهما موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخر سلبا الجزئية **فقط**  
 كانت احدهما موجبة جزئية ينبغي ان يكون الاخر سلبا كلية **فقط**  
 للموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية وتيقن للموجبة الجزئية انما هو  
 السالبة الكلية **العكس** **فقط** من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس  
 وهو في الاصطلاح المنطقيين وان كانت عبارة عن القضية الحاصلة  
 من تبديل الموضوع بالمحل والمحل بالموضوع لكذلك يعلق عندنا على  
 هذا التبدل ان القيمة تلتها فسر بان يفسر الموضوع بمحل والمحل بموضوع  
 مع بقاء السلب والايجاب بحاله والصدق والمكذب بحاله ان كانا  
 موجبا في العكس **فقط** حيوان كان الاصل سالبا كان العكس انشأ ليا  
 ان كانا صادقا في العكس **فقط** كذلك مثلا اذا اردنا ان نعكس اننا كائنات  
 حيوان فنجعل الموضوع اعني الانسان محلا والمحل اعني الحيوان موضوعا  
 فنقول بعض الحيوان انسان وكذا اذا اردنا ان نعكس لنا ان شيئا من **فقط**

ع

غير مستعمل لا شيء باقسان والمراء من الموضوع والمحل الموضوع والمحل  
 قد ذكرنا في بعض عقول الموضوع والمحل فلا بد من السوال باق العكس  
 لا يغير تلك الموضوع محلا وصف المحل موضوعا بل موضوع العكس **فقط**  
 ويحل وصف الموضوع والتعريف يختص بعكس الجملة وبهذا انما يتركز  
 التشتيت في كتابه فلا يضر خربعة التعريف وانما اعتبر بقاء السلب  
 والايجاب ان القضية الصادقة اللازمة بعد التبدل لم تزد في الاكثر  
 كذا وكذا وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية وصدق المقول  
 مع كذب الظاهر حال ولما اشتهر ببقاء الكذب في ما يتقارب بعد فحان  
 بقاء الظاهر لا يثبت ان الصادق لازم للكذب فان قولنا كل حيوان انسان  
 ينشكرك بعض الانسان حيوان مع كونه صدق العكس **فقط** والموجبة الكلية  
**فقط** الموجبة الكلية يلزم ان تنعكس لان المحل انما اعم من الموضوع  
 يصدق الموجبة الكلية ويصدق عكسها كليا ولا يلزم صدق العكس على  
 جميع افراد الاعم وهو محال مثلا لو انعكس قولنا كل انسان حيوان لا الموت  
 الكلية يفسر عكسها كل حيوان انسان فيلزم صدق الانسان على جميع  
 افراد الحيوان وهو محال بل يلزم ان تنعكس موجبة جزئية لا كلية **فقط**

فما



صدق كل انسان حيوان بمقدار الموضوع زمانا من قبال الانسان والحيوان  
فيصدق بعض الحيوان انسان بالضرورة وانما لا يصدق بعض الحيوان  
انسان على تقدير بركه انسان حيوان يصدق القيمة وهو لا يشي من  
الحيوان بانسان فيلزم المتفاوت بين الحيوان والانسان فيصدق  
بعض الانسان ليس شيوان وقد كاه الاصل كل انسان حيوان وبما  
خلق وله ثم الشيق في الاشياء من الحيوان بانسان الا ان كان كل  
انسان حيران ولا يشي من الحيوان بانسان فينتج الاشياء  
بالناس وبمحو الوجود الموجهة الجسدية تنعكس على جسمية بالتحقيق  
المذكورة في انكار الجسمية الكلية والسالبة الكلية **الاشياء**  
الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية لانه اذا صدق قولنا الاشياء  
الانسان صح يلزم ان يصدق الاشياء من الحيوان بانسان والامسدة  
فقيقة وهو بعض الحيوان انسان وتنعكس قولنا بعض الاشياء قد  
الاصول الاشياء من الانسان صح وبما خلف ولو جعل انقيص اعني بعض  
الانسان صغرى والاصل كغيره ان يصدق الانسان الاشياء من الاشياء  
نسان صح نقيض من الشكل الاول وبعض الحيوان ليس بحيوان والسالبة

الجسدية

الجسدية **الاشياء** اسالبة الجسدية لا يلزم ان تنعكس جسمية لانه اذا كان  
للموضوع اسم منطقي يصدق سلبا لا يخص عن بعض افراد الاعم ولا يصدق  
سلبا لم من بعض افراد الاعم لا متناع وجود الشخص بدون الاعم  
وكذا يصدق كالعكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان  
ويصدق كعكسه ايضا وهو بعض الحيوان ليس بانسان ولهذا قيل قولنا تنعكس  
ليان **الاشياء** قياس قولنا من قولنا من اقوال **الاشياء** المقصود الاعلى من  
الاصول **الاشياء** المذكورة القياس لانه لا يفرق الاصل من علم المنطق انما  
ان الاصل **الاشياء** القياسية اصل الى الماهية التي هي التي يوصف بها الاشياء  
المقاصد فيكون المقصود الاعلى وهو عندنا عبارة عن المؤلف المقول **الاشياء**  
قد يطلق على المؤلف المقول المؤلف له **الاشياء** على المقول وتعرفه المعجزة  
لقد كان بالقول المؤلف **الاشياء** ان كان تعريف القياس المقول في المراد بالقول  
الاول المؤلف المقول واستلزامه للاستلزام وان كان تعريف القياس المقول  
فالمراد بقول **الاشياء** المؤلف المقول استلزامه للاستلزام وان كان تعريف القياس المقول  
المركب المقول فعل كما تعتد بين المراد من القول الا ان المركب المقول لان  
اللفظ بايجابية لا يلزم من التلطف بالاقوال والامن تعقل معانيها



المؤلف ليشمل قولين اقول والاولا فلا حاجة الى مزيد ذكر القول والراد  
 والراد بالاقول ما فوق الواحد فلا يكون القيد الواحد المستلزم له  
 او عكس نقيضا قياسا وقوله في سلبت اشارة الى ان مقدم القياس  
 ان يكون مسلما في نفسه بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت لزمت عنها قول  
 آخر فيدخر في تعريف القياس الصادق المقدم على غيره كقولنا لا تساق  
 حجر كل حجر على نقيضه فان جاز و قولنا لا تساق احسن انما يستلزم قول  
 آخر لا تساق احسن انما يستلزم بل لا بد من سلفه من اجل جسيمة كما في قياس  
 المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متكاملتين او ليسا يكونا متساويين  
 كقولنا مساويان لرب مساوي لـ ب فهما مستلزمان ان مساوي لـ ب كان  
 لا تساق بل بواصفه ان مساوي لـ مساوي لـ شي مساوي لـ شي  
 لولم يتحقق تلك المقدمه من شيئا غير شيئا مساويا لـ شي  
 للاحاطة فلا ينتج ان الاضمان مباين للناطق لان مباين المباين للشيء  
 لا يلزم ان يكون مباين له وقوله في آخر اي معاير لكون القولين والادراك  
 ان يكونا معايرين قسا كيف كانتا لا مستلزمهما احدهما مقوله من المقدمتين  
 الى القولين لئلا يلزم الدعاء لم عرفنا المقدمه من جاز وقعت جزء القياس

قال وهو اما اقترا في اقول القياس اما اقترا في  
 وهو ما لا يكون النتيجة او نقيضا مذكور فيه بالفعل  
 كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث  
 واما استثناءه وهو ما يكون النتيجة او نقيضا مذكورا  
 فيه بالفعل نحو ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود  
 لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود فهو بعينه مذكور  
 في القياس ان لكن النهار ليس موجود ينتج فانه الشمس  
 بطالعة ونقيضا هو ان الشمس طالعة مذكور فيه واما  
 يسر الاول اقترا نيا لكون حدود القياس اي الصغر  
 والاكثر الاوسط فيه مقترنة غير مستثناة ويسر  
 الثاني استثناء نيا لا شتماله على حرف الاستثناء  
 واشتمال القياس الاستثناء على النتيجة لا ينافي



وجوب مغاثة النتيجة لكل واحد من المقدمات  
 لان النتيجة اذا تقع جزء الاحدي المقدمتين  
 لا تقسمها والجزء مغاثة لكل لان للمغاثة تفسيرين  
 احدهما ما يمكن انفكاكه عن الشيء والثاني ما لا يكون  
 المفهوم من الآخر وعلى الثاني يكون الجزء مغاثة  
 لكل معنى كون النتيجة مذكورة في القياس

ان النتيجة باجزائها المادية وبتبعا اليه  
 مذكورة فيه وان لم يكن عليها عن كونها قضية

قال

**المركب بين مقدمتي القياس** <sup>الوسط</sup> المقدمتين المقدمتين يسمى هذا  
 لتوسعه بين طرفي المطلوب وموضوع المطلوب يسمى هذا اصغر لانه في  
 الغالب يكون اخص والاضيق يكون اقلا افرادا فيكون اصغر من له يسمى  
 الاكبر لان كان ام افرادا فيكون الاكبر المقدمتين التي فيها الاصغر لا شتماله  
 على الاصغر المقدمتين التي فيها الاكبر تسمى الكبر لا شتماله على الاكبر  
 واكثر ان التوسعة بالاكبر في الاشياء وسليما وكيفية ما بينهما تسمى  
 قربة وضربا ولم يذكر المذهب واليتمه الماصلة من وضع الحد الاوسط في  
 القياسين بحسب علة او منطوقها او حملها على احداهما ووضع القياس  
 شكلا ولا شكلا اربعة لان الحد الاوسط ان كان محولا في الصغرى وموضوعا  
 في الكبرى فيكون الشكل الاول نحو كل انسان حيوان ولا حيوان جسم ان كان محولا  
 فيها فيكون الشكل الثاني نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر حيوان فلا شيء  
 من الانسان حيوان وان كان موضوعا فيها فيكون الشكل الثالث نحو كل انسان  
 حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وان كان موضوعا في الصغرى  
 في محولة الكبرى فيكون الشكل الرابع نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض  
 الحيوان ناطق **ان** قلنا ما ذكرتم لا يتكرر الاوسط في الشكل الثاني



لأن الوسط اذا وقع موصوفا بزيادة بالذات واذ وقع محمولا بزيادة  
**فقط** عند وقوع الحد الأوسط بزيادة كان المراد من المفهوم كمن ليس  
 المقدم اذا الموضوع عين هذا المفهوم بل المقدم ان كانت الموضوع بعد  
 عليه هذا المفهوم فيكون تكرار الوسط في جميع أشكاله لا يكون بمنزلة ان  
 يقال انات الأصغر يعطوق عليه مفهوم الوسط وكل ما يبعد عنه مقدم  
 الاوسط ثبت له الأكبر فثبت الأصغر يعطوق عليه الأكبر فيكون الحد الأوسط كل  
 ذكره الشيخ في الشفاة وأقرب الاشكال هو الشكل الأول لأنه على انظم الطبيعة  
 وهو المتعارف من الأصغر الى الأوسط الى الأكبر هو بين النتائج  
 ونتج المطلوب الذي هو ثم التثنية لموافقة الأول في الصغر التي هي  
 المقدمتين لا شتا لها على الموضوع الذي لا بد بطلب المحرم ان كانت لموافقة  
 الأولى في الأكبر واما بعد الاشكال الثاني فهو الرابع على لغة الأولى في المقدمتين  
 وهذا الشكل الثاني عند نتائج تكرر الى الشكل الأول وهو الاشكال الثاني في  
 المثال المذكور في الأول بعكس في يفيد النتيجة المطلوبة  
 والشكل الثالث يرد اليه المثال المذكور بعكس الصغر في يفيد النتيجة  
 المطلوبة والشكل الرابع يرد اليه المثال المذكور بتقديم الصغر في

لكبر

لكبر ثم بعكس النتيجة وهو بعيد النتيجة المطلوبة ولكن التثنية اقرب  
 الاشكال الى الأول لا يحتاج من له عقل سليم ويطبع مستقيم الى ان يذهب  
 الى الأول وياخذ النتيجة من غير اذية اليه **قال** واما نتيج الشافعي آه  
 ان لا نتاج الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدميه بالاجاب والسلب  
 وكيفية الكبر وذلك لا يولد لم يتحقق احدا الشرطين يحصل الاختلاف  
 الموجب للعقم وهو صروق القياس تارة مع الاجاب وتارة مع السلب  
 وهو يولد على ان كلامنا لا يجب والسلب ليس بلازم لذات القياس  
 لان هذه الذات لا تختلف اما لجم الاختلاف على تقدير ان تغلق وتشتد  
 الثاني فلا يولد استعقت المقدمتان اما ان يكونا موجبتين او متناقضتين  
 فكل واحد منهما يتحقق الاختلاف اما ان كانتا موجبتين فلا بد بصروق  
 كل انسان حيوانا وكل ناطق حيوانا والحق ان يجاب اي كل انسان ناطق  
 ولو بد لنا الكبير في قولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب اي لا شيء  
 من الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلا بد بصدق لا شيء من  
 الانسان بغير لا شيء من الفرس بغير الحق السلب اي لا شيء من الانسان  
 بفرس ولو بد لنا الكبير قولنا لا شيء من الناطق بغير كان الحق الاجاب



اي كل انسان ناطق اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشر  
 اي كلية الكبر فلا بد لو لم يكن الكبر كلية اما ان يكون موجباً  
 او ما بقدرية فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما على تقدير انتفاء  
 فلا يصحق لا شيء من الانسان بفرض بعض اليقظة فليس في الحق  
 اي بعض الانسان لو لم يكن الكبري قلنا بعض الصغار فليس في الحق  
 السلب اي بعض الاشياء ليس بها اما على تقدير السلب فلا يصحق قولنا  
 كل انسان حيوان وبعض الجسم غير حيوان والحق الايجاب اي بعض الناس  
 جسم لو لم يكن الكبري قلنا بعض الجسم غير جسم كان الحق هو السلب  
 يفتقر الانسان ليس بمجر **قال** الشكل الاول **اه** لما كان الشكل  
 اقرب الاشكال وابتداء من جهة الانتاج حتى قيل ان الانتاج ضرورة  
 الشكل يندب بنفسها للانتاج الى مبرهنة جعل معيار العلوم فليدنا  
 ان هذه المصنوع منها مع ضرورة وكونه غير من الاشكال الجبر على مستوى  
 اي فاننا لا نتبع هذا المطلق فان قيل هذا الشكل دور الانتاج فلا  
 يكون عليه الانتاج فضلاً عن ان يكون بديلاً للانتاج لان النتيجة  
 على كلية الكبر وكلية الكبر موقوفة على النتيجة لان معنى كلية الكبر

ان الكبر

ان الكبر ثابت للجميع اذا لا هو صفا او منفياً عن الصغر من افراد الوجود  
 ان يعلم ان الكبر ثابت له او صلباً عن بعضه في بعض الشيء فحصل الدور  
 قلنا يمكن ان يعلم ان الشيء ثابت لشيء او صلباً عنه بعينه وان  
 لا يعلم ان غير شيء بعينه اذ في هذا كذا لان ايجاب الكبر <sup>معلوم اذا عرفت</sup>  
 عن الصغر عند بعينه ان الاوسط ليس معلوم اذ غير شيء بعينه  
 الصغر فثبت لذات العالم معلوم اذ غير شيء بالتفريق في معلوم  
 اذ غير شيء بالعالم فله دور **وهو بالنتيجة** **النتيجة** الانتاج الشكل الاول  
 اي شئ ان ايجاب الصغر وكلية الكبر لانه لو لم يتحقق احد الشرطين  
 يلزم الاختلاف على تقدير انتفاء ايجاب الصغر فانه يصحق ان  
 من الانسان بفرض وكل فرض حيوان والحق الايجاب اي كل انسان  
 حيوان واذ بد لنا الكبر فيقولنا وكذا فرض صغار فالحق السلب  
 من الانسان يصح ان على تقدير انتفاء كلية الكبر فلا يصحق قولنا  
 حيوان وبعض الحيوان فليس في الحق السلب لا شيء من الانسان بفرض  
 واذ بد لنا الكبر فيقولنا وبفرض صغار فالحق الايجاب اي كل انسان  
 صغار الاختلاف اماراة انما ليست لازمة لذات الكبر على ما عرفت



واما الاربع الاخرى اي الصغيرة الموجبة مع كبيرين الجزئين فقسا  
 من اشتر الكلية الكبيرين فاما اسقاط الصغيرين السالبيين مع  
 الكبيرين الجزئين فيخرج اضافة الى كل واحد من الشرطين لكن اضعف  
 الى الاول لسبقه فثبت الضرب المنتجة اربعة الصغيرة الموجبة  
 اي الموجبة والجزء مع الكبيرتين الموجبتين والسالبة الاولى من  
 موجبتين كليتين فينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف من  
 جسمين كل واحد من كليتين والكبير سالبة فينتج سالبة كلية  
 كل جسم مؤلف من اثنين من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم  
 ولثلاث من موجبتين والصغير جزئ ينتج موجبة جزئية بعض  
 الجسم مؤلف وكل مؤلف من بعض الجسم مؤلف والواحد من موجبتين  
 صغير وسالبة كلية كبير ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف  
 من اثنين من المؤلف بقديم فبعض الجسم بقديم **قال** القياس الاقتران في  
 اقسام القياس الاقتران في الكاثر في الجملة اراد ان يبين  
 اقسام القياس الاقتران في الكاثر في الشرط والمادة وما لا يكون  
 من غير الجملة سواء كان مركبة من الشرطيات المختصة ومنه الجمليات

واما الاربع

واما اقتران ان الضرب الممكنة الاقتران في كل شكل ستة عشر  
 لان القیضة مختصة في الكبير والجزء لان المضافة قوة الجزئ والشيء  
 في حكم الكلية ولهذا ينتج في كثير الشك والاول كقولنا هذا يوزن بالسن  
 ينتج ان هذا انسان فالقيضة المعبر لليت الا لمختص الكلية والجزء  
 وموجبتين سالبة وبما بعد يعتبر في الصغر والكبير صغر موجب كلية  
 وصغر سالبة كلية صغر موجب جزئية وصغر سالبة جزئية  
 في جانب الكبير فبا اعتبار اقتران كل واحد من الصغرات الاربع بالكلية  
 الاربع يحصل اربعة اقسام فبا اعتبار اقتران الجزئ <sup>بالكلية</sup> يحصل ستة عشر  
 ضرورة واشترط ايجاب الصغر اسقط السالبة الكلية الصغر  
 مع اقسامها الاربع الى اصل من اقترانها بالكليات الاربع والسالبة  
 الجزئية الصغر مع اقسامها الاربع الى اصل من اقترانها بال  
 كليات الاربع اي الموجبتين والسالبتين واشترط الكلية اسقط  
 اربعة من اربعة الصغيرة الموجبتين اي الكبير والجزئية مع الكبيرتين  
 الجزئيتين اي سالبتين الموجبتين واما الاربع اعني الصغيرة السالبتين  
 مع الكبيرتين كليتين فسا قط من اشترط ايجاب الصغر كل واحد



والاخرى واقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من المتصلين والمتصلين  
او من جليد متصل او من جليد ومتصل او متصل ومتصل القسم  
ما يكون تركب من المتصلين ويتخذ في الاشكال الرابع لانه الجزء المشترك  
ان كانا في الصغر ومقدما في الكبر فهو الشكل الاول على كل ما كانت  
الشظية فالتيار موجود وكلما كان التيار موجودا فالارض مضية  
ينبع كلها كانت الشمس طالعة فالارض مضية وان كانا فيهما فيهما  
التيار كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالارض موجودة والنتيجة اذا  
كان التيار حاصلا فالتيار موجود وينبع البتة اذا كانت الشمس طالعة  
فالتيار موجود وان كان مقدما فيهما في الشكل الثالث كقولنا كلما  
الشمس طالعة فالتيار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضية قد  
يكون اذا كان التيار موجودا فالارض مضية وان كان مقدما في الصغر  
وتاليا في الكبر فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتيار موجود  
كلما الارض مضية فالشمس طالعة قد يكون اذا كان التيار موجودا فالارض  
مضية فالنتيجة في هذه القسم متصلة لكن في الشكل الاول مقدم النتيجة  
مقدم المتصلة اي وقعت صغر القياس الشكل الاول كقولنا تاليا

المتصل

المتصل التي وقعت كبر القياس في الشكل الثاني ايضا مقدم النتيجة  
المتصل التي وقعت صغر القياس كما في الشكل الاول وتاليا مقدم  
المتصل التي وقعت كبر القياس لكن النتيجة فيه تكون سالبة البتة  
كما في الجليد في الشكل الثالث مقدم النتيجة تاليا الاول وتاليا تاليا  
الثاني في الرابع مقدم النتيجة تاليا الاول وتاليا مقدم الثاني ولما  
من المتصلين اللزيم ميدان لان الاتفاقيتين لا يتالف منهما القياس  
واما الاتفاقية مع اللزيم فيغير تعيين لا يليق بهذا الكتاب وقد يوشك  
على الشكل الاول من اللزيمتين ايضا بان يصرق قولنا كلما كان  
في كان عددا وكلما كان اثنان عددا كان زججا مع كبر النتيجة  
كلما كان اثنان فردا كان زججا ويجاب عن هذا ان اعتبار اللزيمية  
يعتبر الارض فلا نسلم صغر الصغر لان استمر لم خذية الاثنين للعدد  
لسبب ان في عدد وكذا ليس بصادق على ذلك الوضع لا يصرق لا شيء  
من العدد اثنين بفرق وتعلق على الشيء من الاثنين للمزيد بعد فليس  
قد عدد لان سبب في جميع افراد النسخ مستلزم سبب من بعض  
الامر لان جميع افراد الاصل في ذلك وان اعتبر الصغر باعتبار



بان كل فرد عدد فله تسلك كذب النتيجة فان من يرى الاثنين فردا قلنا  
 من ان يرى انه زوج كذا ذكر الشيخ في الشفاء القسم الثاني ما يتركب  
 من منفصلتين كقولنا واما العبد اما فرد او زوج وكان يقع اما زوج  
 الزوج او زوج الفرد فيقع كلاهما عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج  
 الفرد اذا لم يكن في كل منفصل من وقوع احد جزئها ضرورة منع الخلق والواقع  
 من المنفصل الاول اما الجزء الغير المشترك اعني الفرد فيكون له اجزاء النتيجة  
 او الجزء المشترك اعني الزوج فيكون له من القسمين فالواقع اما  
 القسم الاول او الثاني واذ كان الواقع هو القسم الاول اعني زوج الزوج فهو  
 الجزء الثاني من النتيجة وان كان الواقع هو القسم الثاني اعني زوج الفرد فهو  
 الجزء الثالث من النتيجة فالواقع لا يعملون الجزء الغير المشترك ومن نتيجة  
 التاليف فان نتيجة المنفصل مائة الخلق تركب من ثلثة اجزاء الجزء الغير المشترك  
 ونتيجة التاليف بين الجزء المشترك من المنفصل الاول وغيره المنفصل  
 الثانية بما اذا كان احد الجزئ المنفصل الذي يشارك لكل احد من المنفصل  
 الثانية في جزئ غير تام واما اذا كان احد جزئ المنفصل الاول يشارك لاول  
 من جزئ المنفصل الثانية فان نتيجة منفصلة مائة الخلق تركب من ثلثة اجزاء

الجزء مشترك

الجزء مشترك الغير المشترك ونتيجة التاليف لان الواقع من المنفصل الاول  
 ان كان جزء الغير المشترك يقع الجزء الاول من النتيجة وان كان الجزء المشترك  
 فالواقع من المنفصل الثانية ايضا ان كان هو الجزء المشترك فيتحقق النتيجة  
 من الجزئين المشتركين فيقع الجزء الثاني من النتيجة وان كان الواقع من  
 المنفصل الثانية الجزء الغير المشترك يقع الجزء الثالث من النتيجة  
 فيصدق نتيجة القياس لصديق ما تعد الخلق من صادق وكاذب كقولنا  
 دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان دائما اما كل صابون حيوان  
 او كل حمار ناطق نتيجة اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان وكل حمار  
 ناطق وينبغي ان لا شك في الاشكال الاربعة ايضا لان الجزء المشترك ان كان  
 مجموع الصغرى وموضوعها في الكبرى فهو الشكل الاول كما هو عليه القياس  
 مثال الشكل الثاني كقولنا دائما اما كل ثلثة فرداء كل اثنين زوج ولما  
 لا شيء من الخمسة زوج وكلا ربة منقسمتين بمقتضى نتيجة اما كل ثلثة  
 فرداء لا شيء من الاثنين بمقتضى اما ربة منقسمتين بمقتضى مثال  
 الشكل الثالث اما كل انسان ناطق ولما كل فرس حيوان واما كل فرس صابون  
 او كل حمار ناطق نتيجة اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان صابون او كل



حارزنا بق مثال الشكل الرابع كقولنا كل زوج اما زوج الزوج او زوج  
 الفرد وكما عدد اما فرد او زوج ينتج اما بعض زوج الزوج عدد  
 زوج الفرد عدد واما بعض فرد القسم الثالث ما يتكبد من حيلة وتنقص  
 بسواء كانت المتصلة صغرى والجملة كبرى او بالعكس لئلا كلما كان  
 هذا الشيء انسانا فيكون حيوانا وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشئ  
 في جسم وينتج في الرابع باعتبار اشتراك السيل والجملة مثال الشكل  
 الثاني كقولنا كلما كان هذا انسانا فيكون شئ من الحيوان ينتج كلما  
 كان هذا انسانا فيكون شئ من الحيوان كقولنا كلما كان الانسان  
 ناطقا فيكون حيوانا وكل انسان ضاحك ينتج كلما كان الانسان ناطقا  
 فبعض الحيوان ضاحك مثال الشكل الرابع كقولنا كلما كان الجسم انسانا  
 فيكون ناطق وكل ضاحك جسم ينتج كلما كان الجسم انسانا فبعض  
 الناطق ضاحك فالنتيجة في القسم متصل مقدمها مقدم المتصلة وثالثها  
 عين النتيجة التاليف بين السيل والجملة القسم الرابع ما يتكبد من  
 الجملة والمنفصلة كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم  
 بمساويين ينتج دائما العدد اما فرد او منقسم بمساويين مثال

اسكن الله

اشكاله دائما العدد اما زوج او فرد ولا ينتج من المنقسم بمساويين  
 بفرد ينتج دائما العدد اما زوج او ليس منقسم بمساويين مثال الشكل  
 الثالث دائما اما كل انسان ناطق واما كل فرس حيوان وكل فرس ضاحك  
 ينتج دائما اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان صايل مثال الشكل الرابع  
 دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان وكل صايل فرس ينتج اما  
 كل انسان ناطق او بعض الحيوان صايل فالنتيجة منفصلة قانعة الخلو  
 مركبة من الجزء الغير المشترك للمنقسمين نتيجة التاليف بين الجزء  
 والجملة هذا اذا كانت الجملة اقل عددا من المنقسم اما اذا لم يكن  
 فالنتيجة حيلة ان كانت التاليف بين الجملة والجزء الانفصال  
 في النتيجة وسيم القياس المنقسم عودا انسانا اما ناطق او ضاحك او  
 او نائم او مستقيم كل ناطق حيوان وكل ضاحك حيوان وكل كاتب  
 حيوان وكل نائم حيوان وكل مستقيم حيوان ينتج ان كل انسان حيوان  
 وان كان مختلفا فالنتيجة منفصلة قانعة الخلو عودا الحيوان اما  
 او فرس او حمار او كل انسان ناطق وكل فرس صايل وكل حمار ناطق ينتج  
 دائما الحيوان اما ناطق او صايل او ناطق القسم الخامس ما يتكبد من المنفعة



والمنفصلة سواء كانت المنفصلة صغيرة والمنفصلة كبيرة او بالعكس  
كلما كان بها انسان فيرجح ان وكل حيوان اما ابيض او غير ابيض  
مثال الشكل الثالث ليس كلما كان الجسم مقمرا فهو حيوان او غير منتج  
ليس كلما كان الجسم مقمرا فهو اما ابيض او غير مثال الشكل الثالث كقولنا  
كلما كان بها انسان فيرجح ان وكل انسان اما ابيض او غير ابيض  
ينتج قد يكون اذا كان به حيوانا فهو اما ابيض او غير ابيض مثال  
الرابع قد يكون اذا كان به حيوانا فهو انسان ولا يبين اما حيوانا  
او غير منتج قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو اما ابيض او غير  
**قال** القياس الاستثنائي انه **ان** قد سبق القياس فحتم ان  
قصر الى استثنائي واذا فرغ من القصر الى تشرى في الاستثنائي قد  
عرفت ان الاستثنائي ما يشتمل على المنجز او تقيضا وان التقيضا  
ان تقيضا لا يجوز ان يكون النفس احد المقدمتين بل جزءها  
والمقدمة التي يكون التقيضا جزءا يكون شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائي  
يكون مكنيا من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى ضمنية اي اثباتا لاجل  
او رفعه يرفع وضع الجزء الآخر او رفعه فاعرف ان هذا الشرطية هو

التي هي جزء القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة  
فينتج استثناء عن المقدمتين التاليتين لا استمرار وجود الملزوم وجود  
اللازم واستثناء تقيضا التاليتين تقيضا المقدمتين لا استمرار عدم اللازم  
عدم الملازم ولا ينتج استثناء عن التاليتين المقدمتين واستثناء  
تقيضا المقدمتين تقيضا التاليتين عدم استمرار وجود الملازم وجود الملزوم  
وعدم الملازم عدم اللازم لجواز ان يكون الملازم انما يكونا كما كانا  
الانسان فيرجح ان كلما انسان ينتج ان حيوانا ولكن ليس يجب ان ينتج ان  
ليس انسانا ولا ينتج وضع الحيوان وضع الانسان ولا يقع الاستثناء  
وضع الحيوان وان كانت منفصلة حقيقة فاستثناء عن الجزئية  
لان ينتج تقيضا لغير التاليتين التاليتين واستثناء تقيضا اي جزء كان  
النتيجة عين الآخر لا متعلق بالجزء بينهما كقولنا اما ان يكون به العذر  
نزعها او فردا كذا نزع ينتج ان ليس مغفرة ولكن ليس نزع ينتج ان فردا  
عرفت من هذا حكم مانع الجميع مانع الحكم كقولنا به الشيء اما ان يكون  
شيئا او غير الكذا شيئا ينتج ان ليس غير لا ينتج استثناء تقيضا لاجل  
عين الآخر لجواز الحكم وكقولنا به الشيء اما لا شيئا او لاجل كذا ينتج

الملزوم



ان ليس يشرى لا ينتج استقضاء عين احد الخرين فقيس الآخر لحوال الجمع  
**تعالى** البرهان الى آخره **ان** من الاصطلاحات المنطقية المذكور في التبرير

وهو ان يفسر المركب من اليقينات لا تحتاج اليقين هو الاعتقاد الجازم  
الجلي من تجويز اليقين المطابق لما في نفس الامر المتعز الزوال واليقين  
اقسام ثلث او ارباع وهي التي يحكم العقل بحجود تصرف الطرفين كقولنا  
الكل اعظم من الجزء ومنها المشاهدات وهي التي لا يحكم فيها العقل بحجود  
تصرف الطرفين بل يحتاج الى المشاهدات بالحواس كالعلم بان الشمس

مشرقة والتلويح عاود عشتا وحقا ومنها الخبرات وهي التي يحتاج  
العقل في الحكم الى تكرار المشاهدات مرة بعد اخرى كالعلم بان شمس

السيوف تأسير للصفر ومنها الحدسيات وهي القضايا التي يحكم العقل  
فيها بحجود الحس المفيد للعلم كالعلم بان نور القمر مستفاد من نور  
الشمس من سرعة انتقال النور من المبادي الى المطالب بحجود

المبادي مع المطالب دفعه ومنها المتواترات وهي القضايا التي يكون  
جنم العقل بها بواسطة السماع من جمع كثير يستحيل توهم  
على الملك بكقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ان عيسى البسوة واظهر

ومنها قضايا

ومنها قضايا قياساتها معاد وهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة  
الانقياب عن الذين كالحكم بان الاربعة زوج هو الانقضاء

بمتساويين ولذا لو قيل ان قلت ان الاربعة زوج يقول لي القول  
ان منقسم بمتساويين **تعالى** الجدول **ان** من الاصطلاحات المذكورة

الجدول وهو القياس المركب من المشهورات للزام الخصم واقناعه  
ومنها الخطابة وهي القياس المركب من مقدمات كلية مقبولة من شخص

معتقده كالقضايا المأخوذة من الابتداء والاولياء والعلاء ومن  
المطلوبات كقولنا كل من يطوف بالليل فيساق ومنها الشعر بوقياس

مركب من مقدمات يحصل الغرض منها القبول البسيط كما اذا قيل الخمر  
ياقوتة سبائك تبسط النفس اذا قيل العسل مرة صبيحة تنقيض

المخاطبة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة تشبه بالصادق  
او بالمشهورات او مركب من مقدمات صحيحة كاذبة والعلامة من جهة

الصوت بان لا يكون على يذبة نتيجة للاختلاف شرط بحسب الكيفية  
بانه لا يكون على يذبة نتيجة كبرى الشكل الاول بجزئية وصرفي لمة

واما من جهة المادة بانه لا يكون المقدمات كاذبة مشبهة بالصادقة اما



انه لیس

وینا

النجار

اقسا

الكل

فما

نشا

والله اعلم

بما

الا

فما

الا

فما

الا

فما

الا

فما

الا

فما

الا

والله اعلم

Handwritten text in Arabic script, likely a philosophical or theological treatise. The text is written in a cursive style and covers most of the page. It appears to be a continuation of a discussion on logic or metaphysics, with various terms and arguments. The text is written in a cursive style and covers most of the page. It appears to be a continuation of a discussion on logic or metaphysics, with various terms and arguments. The text is written in a cursive style and covers most of the page. It appears to be a continuation of a discussion on logic or metaphysics, with various terms and arguments.

علم العقل بها بواسطة  
اسطة وهو لا يقتضئ  
وج يقول على القو  
صلاحات المذكورة  
الم الحتم واقناع  
لمة مقبولة من شخص  
والعطاء ومن  
الشعر يوقيا  
يكما اذا قيل الخ  
وتم تقضي  
ثبوتية بالصادق  
جبة  
والغلط امان  
الكيفية  
سببية  
وصف في  
الصادقة اما











